مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (1)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (1) 2017

اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة، وأثر بعض المتغيّرات عليها (دراسة وصّفية ومقارنة)

الدكتورة ولاء محمد العطيوي*
الدكتورة ردينة خضر الطراونة**

(تاريخ الإيداع 23 / 1 / 2017. قبل للنشر في 22 / 2 / 2017)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف اتّجاهات الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة. بالإضافة إلى تعرّف أثر بعض المتغيّرات على هذه الاتّجاهات. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تمّ اختيار عينة مكوّنة من (822) فرداً، وجميعم طُبّقَ عليهم مقياس الاتّجاهات نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة. وأشارت النتائج، إلى أنّ نسبة الذين رفضوا زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة كانت (50.9%). كما أشارت النتائج إلى أنّ هناك فروقاً ذات دلالة إحصائّية بين الأردنيين في الاتّجاهات نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة تُعزى لمتغيّر العمر. كما أنّه لا توجد فروقاً ذات دلالة إحصائّية في الاتّجاهات تُعزى لمتغيّرات (الجنس، المؤهل التعليمي، ووجود حالة إعاقة في أسرة الفرد).

الكلمات المفتاحية: الإعاقة العقلية، الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة.

*الهيئة الطبية الدولية – عمّان
**أستاذ مساعد – جامعة مؤتة – كلية العلوم التربوية

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (1)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (1) 2017

Attitudes of Jordanians People toward Marriage for Persons with Mild Intellectual Disability, and the effect of some variables on it (Descriptive and Comparative Study)

Dr. Wala'a M. Etawi*
Dr. Rodaina K. AlTarawneh**

(Received 23 / 1 / 2017. Accepted 22 / 2 / 2017)

□ ABSTRACT □

This study aimed to know the attitudes of Jordanians people toward marriage for persons with mild intellectual disability. And it aimed to Investigated the effect of some variables on these attitudes. In order to achieve the aims of this study,a scale of attitudes toward marriage for persons with mild intellectual disability were used to collect data from (822) persons.

The results indicated that the percentage of Jordanians people who refused marriage for persons with mild intellectual disability was (50.9%). Also it indicated that there are statistically significant differences between the Jordanians people in the attitudes toward marriage for persons with mild intellectual disability due to Age. Also there are no statistically significant differences between Jordanians people in the attitudes due to Gender, Educational level and Existence of a disability in the individual's family).

Key words : Intellectual Disability, Persons with Mild Intellectual Disability.

* **International Medical Corps (IMC)- Amman – Jordan**
****Associate Professor-Faculty of Educational Sciences -Mu'tah University- Karak – Jordan**

مقدمة

الزواج لذوي الإعاقة بشكل عام حق مكفول في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة(Convention on the Rights of Persons with Disabilities(CRPD (May & Simpson,2003) والتي وقّع وصادق عليها الأردن عام (2007)، حيث ورد في المادة (23) منها " أنه من حق الأشخاص ذوي الإعاقة الذين هم في سن الزواج في التزويج وتأسيس أسرة برضا معتزمي الزواج رضاً تاماً لا إكراه فيه. وكذلك من حقهم انجاب الأطفال على قدم المساواة مع الآخرين(المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، 2007). ورغم التأكيد على هذا الحق للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن موضوع زواج البعض منهم وتحديداً الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية ما زال يثير جدلاً في مجتمعاتنا(المذكور، 2009). والرأي في هذا الموضوع ما بين مؤيدٍ ومعارض. مؤيد لزواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة بسبب الفوائد التي قد تعود عليهم نتيجة لهذا الزواج وأبسطها، وجود من يرعاهم مستقبلاً. ومعارض نتيجة لعددٍ من المخاوف والمرتبطة أساساً بالاتّجاهات السلبية نحو هذه الفئة من فئات التربية الخاصة.

وعلى الرغم من توقيّع ومصادقة الأردن ومعظم الدول العربية على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإقرارها بذلك على أن الزواج حق للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام ومنهم، ذوي الإعاقة العقلية البسيطة. إلا إنّ الدراسات التي أجريت في المنطقة العربية عن هذا الموضوع محدودة أو هي نادرة بندرة حالات الزواج للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية. وهنا لابد من الإشارة إلى أنّ نسبة المتزوجين من الأشخاص ذوي العقلية في الأردن – وهو المكان الذي جرت فيه هذه الدراسة– بشكل عام هي (6.7%) مقابل نسبة(93.3%) منهم غير متزوجين(المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، 2007). وقد يكون ذلك مرتبطاً أساساً بالاتّجاهات السلبية نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية. ومن أجل التأكد من ذلك جاءت هذه الدراسة.

مشكلة البحث

نظراً لقلة وندرة الدراسات التي أجريت في الوطن العربي حول موضوع زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية،ونظراً لأنّ الزواج هو حقٌلهم، وكذلك نظراً لقلة عدد المتزوجين من الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، ولاعتقاد الباحثتين بأنّ محدودية فرص الزواج للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة تُعزى للاتّجاهات السلبية نحوهم ونحو زواجهم، جاءت هذه الدراسة والتي يمكن صياغة مشكلتها بالسؤالين التاليين:

السؤال الأول: ما اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسّيطة؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة احصائّية في الاتّجاهات نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة تُعزى لمتغيّرات الجنس، العمر، المؤهل العلمي، ووجود حالة إعاقة في أسرة الفرد؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهداف البحث

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة. وكذلك هدفت إلى تعرّف أثر متغيّرات الجنس، العمر، المؤهل التعليمي، ووجود حالة إعاقة في أسرة الفرد على هذه الاتّجاهات، ومن ثمّ الخروج بتوصيات من شأنها التأكيد على حق الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية بالزواج وتكوين أسرة، والتوعية بهذا الحق.

أهمية البحث

من النّاحية النظرية، فمن المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في تعرّف اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة، وتعرّف أثر بعض المتغيّرات على هذه الاتّجاهات. وهذه الدراسة اضافة نظرية لموضوع زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية في العالم العربي. ومن النّاحية العملّية التّطبيقية، فمن المتوقع أن تسهم الدراسة الحالية بتوعية أفراد الشعب الأردني بحق الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة بالزواج، وفوائد الزواج لهم. كما من المتوقع في هذه الدراسة، أن يتم الخروج بتوصيات من شأنها التأكيد على هذا الحق وادراجه بشكل صريح ضمن التشريعات الأردنية سواء كان ذلك في قانون الأحوال المدنية أو قانون حقوق الأشخاص المعوقين.

محددات البحث

تتحدد هذه الدراسة بطريقة اختيار العينة وإمكانية تعميم النتائج.

حدود البحث

اقتصرت عينة هذه الدراسة على أفراد الشعب الأردني الذين تتراوح أعمارهم بين (20 –75) سنة، والذين تم اختيارهم بطريقة عشوائية من جميع أقاليم المملكة الأردنية (الشمال، الوسط، الجنوب) . وكانت مدة هذه الدراسة (4 أشهر) وأجريت في نهاية الثلث الأول وبداية الثلث الثاني من عام (2015).

مصطلحات البحث:

-الاتّجاه: وجهة نظر الفرد حول موضوع ما، وكذلك هو ميل الفرد للاستجابة بطريقة سلبية أو ايجابية نحو موضوع ما (الروسان، 2009). ويعرف الاتّجاه لغايات هذه الدراسة اجرائياً، بأنه إجابة الفرد سلباً أو ايجاباً على فقرات مقياس اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة.

-الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة: هم الذين تتراوح درجة ذكاءهم بين (55– 69) مقاسة بأحد اختبارات الذكاء(الخطيب، 2010). وإجرائياً، فإنّ الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة، هم الاشخاص الذين تم تشخيصهم من قبل جهة رسمية في الأردن ومعتمدة من قبل المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين بأنّ لديهم إعاقة عقلية بسيطة.

-الاتّجاه نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة: هو الدرجة التي يحصل عليها الفرد بعد استجابته على مقياس اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة.

-أفراد الشعب الأردني: الأفراد الذين يحملون الجنسية الأردنية.

الإطار النظري

إنّ زواج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام، ومنهم ذوي الإعاقة العقلية البسيطة هو حق مكفول لهم، بموجب الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي وقّع وصادق عليها عدد من الدول العربية ومن بينها الأردن. إلا أنّ هذا الموضوع أصبحَ قضية تثير جدلاً بين الناس (المذكور، 2009). والرأي في هذا الموضوع ينقسم إلى قسمين هما :

تأييد زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية مثل أي شخص لاتوجد لديه إعاقة.

رفض زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، لأنه يزيد من أعباء المجتمع. وهو زواج محكوم بالفشل(سعيد، 2015).

فيما يتعلق بالرأي الذي يؤيد زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، فإن جماعته ترى أن الزواج هو الضمان الوحيد للأشخاص ذوي الإعاقة من مصير مجهول قد يلاقوه بعد وفاة أبائهم، وذلك لحاجتهم الدائمة والمستمرة لمزيد من الرعاية والعناية(الجندي، 2008). كما أن هناك إشارة إلى أن زواج الأشخاص ذوي الإعاقة يعود عليهم بالفوائد التالية:

-إنّ الزواج يساعد على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعاتهم (شعبان، 2008؛ سعيد، 2015). وأكد على ذلك كل من:

(Westbrook, Legge & Pennay, 1993; Clawson & Vallance, 2010).

-إنّ زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية يساعدهم على تحسين قدراتهم. وهناك اعتقاد مفاده أن الإعاقة العقلية قد تقل درجتها عندما يتزوج الفرد ذو الإعاقة العقلية (Westbrook et al., 1993).

-إنّ زواج الأشخاص ذوي الإعاقة يساعدهم على العيش باستقلالية.

-يساعد زواج الأشخاص ذوي الإعاقة على حماية المجتمع من الانحلال الأخلاقي، والوقوع في المحرمات الشرعية والقضاء عى الأمراض الجنسية الخطيرة.

-إنّ زواج الأشخاص ذوي الإعاقة يوفر لهم نوعية حياة جيدة(شعبان،2008؛ سعيد، 2015).

-يقلل زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية من المشاكل الشخصية والاجتماعية لديهم (Munro,2007).

-الزواج يقي الشخص ذو الإعاقة العقلية من أية انحرافات جنسية أو سلوكية تؤدي إلى تدهور أدائه الاجتماعي وحالته النفسية (شعبان، 2008).

فيما سبق، تمت الإشارة إلى الدوافع التي تجعل من زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية أمراً غير مرفوض في المجتمع. لكن يبقى السؤال: مَنْ هو المؤهل من الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية للزواج؟ هناك إشارة إلى إن الذين يستطيعون الزواج من الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، هم الذين يصنفون بأنّ لديهم إعاقة عقلية بسيطة (البحيري ورشوان،2008) أو متوسطة(Koller, Richardson &Katz, 1988). وفي هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة. بشكل عام،يفضل الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة الزواج على أن يبقوا عازبين، وكذلك يرغبون في انجاب الأطفال (Munro, 2007; Kempton & Kahn, 1991) . ويرى الآباء والأمهات أنّ تزويج أبناءهم ذوي الإعاقة العقلية مسؤولية كبيرة تقع على عاتقهم، بغض النظر عن شدّة إعاقة الإبن أو الإبنة أو حالة الأسرة الاقتصادية أو مكانتها الاجتماعية(O'Hara & Martin, 2003). وهذا الأمر جعل من الزواج القسري للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية أمراً وارداً. وما يعنيه الزواج القسري، تزويج ذوي الإعاقة العقلية مقابل ضمانات (زواج نفعي) يحصل عليها الشريك في حال زواجه من الشخص ذو الإعاقة العقلية. وما يدلل على ذلك، ما يجري في المملكة المتحدة، حيث يتم تزويج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية من قبل أسرهم قسرياً، وذلك بأن يختار كل من الأب والأم الشريك لإبنهم ذو الإعاقة العقلية أو ابنتهم ذات الإعاقة العقلية مقابل ضمانات تقدم للشريك

(Groce, Gazizova & Hassiotis, 2014; Rauf, Saleem, Clawson, Sanghera & Marston, 2013).

ويأخذ الزواج القسري للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية بضماناته في المملكة المتحدة الأشكال التالية:

-تزويج رجل لديه إعاقة عقلية بسيطة أو متوسطة بإمراة لا توجد لديها إعاقة من بلدٍ من البلدان النامية.

-تزويج رجل من غير المملكة المتحدة لا توجد لديه إعاقة بفتاة لديها إعاقة عقلية مقابل منحه الجنسية البريطانية.

-تزويج رجل مسن لا توجد لديه إعاقة بفتاة لديها إعاقة عقلية من أجل أن ترعاه.

إنّ الضمانات التي تقدم عند تزويج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية قسرياً أمرٌ له دلالته، حيث أنّه موشرعلى أنّ زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية أمرٌ نادر الحدوث(Carlos, 2015) وأنّ هؤلاء الأشخاص غير أهل للزواج بإرادتهم بسبب تدني التوقعات نحوهم، والشعور بأنّهم غير قادرين على تحمل مسؤوليات الزواج المختلفة (O'Hara & Martin,2003). وهذا يقود إلى الرأي الأخر الذي يرفض زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية بسبب الاتّجاهات السلبية نحو هذا الزواج (Cuskelly & Bryde,2004; Dawn, 2014)، والتي تنعكس بمحدودية فرص زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقليةCarlos,2015()، وكذلك تنعكس بالرفض التام لموضوع زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، نتيجة لقلة الوعي الجنسي أو عدم وجوده عند هذه الفئة، كما أشار إلى ذلك كل من بيتسيثلي وكابمان (Pitceathly & Chapman, 1985).وقد يكون سبب رفض زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية أو الاتّجاهات السلبية نحوهذا الزواج ناتجاً عن عددٍ من المخاوف، تتمثل بما يلي:

-أنّ الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية عاجزون وغير مدركين للنواحي الجنسية (Bertilsdotter Rosqvist, 2013; Pitceathly & Chapman, 1985)

-الخوف من انجاب الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية عند زواجهم أشخاصاً لديهم إعاقة عقلية أيضاً(Munro,2007).

-الخوف من فشل زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية.

ومن المناسب الإشارة إلى أنّ هذه المخاوف قد لا يكون لها أساس من الصحة. فمثلاً، فيما يتعلق بأنّ الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية عاجزون من الناحية الجنسية، فالأشخاص ذوي الإعاقة العقلية –تحديداً البسيطة – ليس بالضرورة أن يكونوا عاجزين جنسياً، وإنّهم غير قادرين على انجاب الأبناء(Groce et al.,2014). فهؤلاء يرغبون بالزواج، وانجاب الأطفال. وهم قادرون على ذلك (Munro, 2007; Kempton & Kahn, 1991) . وهناك إشارة إلى أنّ الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية ومنهم ذوي الإعاقة العقلية البسيطة يمكنهم الزواج وانجاب الأطفال الأصحاء (Pitceathly & Chapman, 1985). وهذا الأمر يتطلب تقديم التثقيف الجنسي والتربية الجنسية لهؤلاء الأشخاص. وهذا ليس عيباً، حيث أشارت نتائج الدراسة التي قامت بها كل من العطيوي والطراونة (2015) في الأردن إلى أنّ اتّجاهات المعلمات كانت مؤيدة لتدريس موضوعات التربية الجنسية للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية وذلك لإعدادهم لمرحلة الزواج. وأكدعلى ذلك كل من كوستانتاريس ولانسكي (Kostantareas & Lunsky, 1997) لنفس السبب.

أما فيما يتعلق بالمخاوف المتعلقة بإنجاب الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية أبناءً لديهم إعاقة عقلية، فهذا ليس شرطاً، فليست جميع أسباب الإعاقة العقلية وراثية (الروسان، 2013؛ الخطيب، 2010). وهناك إشارة إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة يمكنّهم انجاب الأطفال الأصحاء (Pitceathly & Chapman, 1985). وبالنسبة لعدم تأييد زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية بسبب فشل هذا الزواج، فقد أشار كل من كيمبتون وكاهن (Kempton & Kahn, 1991) إلى أنّ نسبة الطلاق بين المتزوجين من ذوي الإعاقة العقلية هي نفسها النسبة بين المتزوجين الذين لا توجد لديهم إعاقة. وأنّ الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة أو المتوسطة يفضلون الزواج على أن يبقوا عازبين. وكذلك هناك خوف من أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يستطيعون القيام بمسؤوليات الزواج المختلفة ومنها الحياة المشتركة القائمة على التواصل بين الطرفين، وهذا ليس بالضرورة أنّ يكون صحيحاً كما تمت الإشارة إلى

ذلك من قبل: (Peterson, 1997; Piercy & Piercy, 2002;Yorgason, Piercy &Piercy, 2010) وأبو موسى (2008).

إنّ الاتّجاهات نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية متباينة. وهناك عوامل تؤثر عليها أو ترتبط بها. فقد أشار كل من كوسكلي وبرايدي (Cuskelly & Bryde, 2004) إلى وجود علاقة ارتباطية بين اتّجاهات الأفراد نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية وعمر الفرد. كما وتتأثر الاتّجاهات نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام بمتغير الجنس(Hergenrather & Rhodes, 2007). وفي المقابل أشارت سعيد (2015) إلى أنه لا توجد فروقاً في اتّجاهات الذكور والإناث نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية. وفيما سبق، تم استعراض الآراء والاتّجاهات المتباينة نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، وهنا لابد من التطرق إلى الرأي الشرعي والقانوني والطبي والنفسي في زواجهم.

الرأي الشرعي في زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية

بشكل عام لاتوجد موانع شرعية من زواج الأشخاص ذوي الإعاقة بشرط ألا يكون خطراً على الطرف الآخر، وعدم الحاق الضرر (شعبان، 2008). وقد صدرت فتوى للدكتور علي جمعة في مصر أباح فيها زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، لما فيه من مصلحة للشخص ذو الإعاقة الذي يشعر بالعاطفة والمحتاج إلى سكن ونفقة ورعاية أكثر من غيره من الناس. ودعت الفتوى إلى تشجيع مثل هذا الزواج، وملاءمة الحالات المتشابهة أو القريبة بوساطة جمعيات أو روابط تضم الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية (البحيري ورشوان، 2008). وقد أشار الشيخ هاني بن عبد الله الجبير القاضي بالمحكمة الكبرى في جدّة بأنه يشترط في زواج ذي الإعاقة العقلية مع شروط الزواج المعلومة شروط أخرى هي:

-اطلاع الطرف الآخر على حالته ومعرفته بوضعه تماماً.

-ألا يكون الطرف الآخر مجنوناً ولا زائل العقل، بل يتزوج ذو الإعاقة العقلية إمرأة سليمة العقل، وتتزوج ذات الإعاقة العقلية برجل سليم العقل.

-أن يكون سقيم العقل منهما مأموناً، أما الذي يتصف بالعدوانية بالضرب أو الإفساد فلا يجوز له الزواج.

-أن يرضى أولياء المرأة بهذا الزواج؛ لأنّ فيه ضرراً قد يلحقهم (الجبير، 2005).

ويتفق الدكتور محمد رأفت عثمان (أستاذ الفقه المقارن في جامعة الأزهر) مع ما ذكر سابقاً، إلا أنّه يشير أيضاً إلى ضرورة توافر شرط القدرة على الانفاق للزوج ذو الإعاقة، سواء من خلال عمل يعمل به أو من خلال ولي أمره؛ لأنه لا يعقل أن يتزوج وهو لا يستطيع الإنفاق على أسرته، وهذا ينطبق على الأصحاء أيضاً. وزواج الشخص ذو الإعاقة يجب أن يقوم على قاعدتين هما:

-لا ضرر يلحق بالشخص ذو الإعاقة أو من حوله من زوجة أو أبناء.

-حق التراضي، أي عدم خداع أي من الطرفين سواء كانت الزوجة أو كان الزوج، بحقيقة الطرف الآخر. وإذا تم التراضي على هذا الأساس فلا مانع شرعاً من هذا الزواج (سعيد، 2015).

وأيضاً فإنّ الشريعة الإسلامية تبيح زواج الأشخاص ذوي الإعاقة بشروط أخرى هي:

-اللجوء للأطباء المتخصصين لتحديد الحالات التي يسمح بزواجها.

-أن يكون احد الطرفين سليماً لسهولة التكيّف.

-عدم السماح بزواج ذوي الإعاقة العقلية الشديدة والشديدة جداً(شعبان،2008).

أما موقف الديانة المسيحية من زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، فقد أوضح القس كانتر وهو قس في كنيسة ملك الملوك الانجيلية في القدس، بأنّ الكتاب المقدس لا يتحدث بالتحديد عن هذا الموضوع، وأنّ هذا الموضوع يعتمد على درجة الإعاقة، فهناك أشخاص لديهم إعاقة عقلية شديدة وهم لا يستوعبون موضوع الزواج من أصله. أما إذا تزوج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة من أشخاص طبيعيين فعلى الشريك الطبيعي أن يفهم بأنه سيخوض تجربة ليست بالسهلة والتي يحتاج فيها إلى دعم ومساعدة من جهات مختصة بذلك(سعيد، 2015).

الرأي القانوني في زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية

قانونياً، لا يجوز زواج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام إلا إذا وافق الطرف الآخر أو وافق ولي الأمر على هذا الزواج. وبالنسبة لزواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، فإنه لا يجوز زواج ذي الإعاقة العقلية بفتاة لديها إعاقة عقلية، وذلك لأنّ كل طرف منهما يحتاج إلى من يكفله. وعن طلاقهم، فإنه لا يجوز لهم الطلاق من تلقاء أنفسهم بل من خلال الوصي عليهم، لأن أهليتهم ناقصة كما ورد عن المحامي الدكتور سعد العنزي المشار إليه في شعبان (2008).

الرأي الطبي في زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية

طبياً، وحسب ما ورد عن الدكتور سعيد السعدني المشار إليه في شعبان (2008). فإن كل حالة من حالات الإعاقة لها خصوصية، وهناك أمور يجب أخذها بعين الاعتبار عند زواج ذوي الإعاقة مثل تصنيف الإعاقة؛ أي هل يعاني الشخص ذو الإعاقة من عجز كلي أو محدود. وهل الإعاقة وراثية أم ناتجة عن مضاعفات مرض مزمن. وأيضاً كما ورد عن الدكتور عادل عاشور أستاذ طب الأطفال والوراثة بالمركز القومي للبحوث في الجمهورية العربية المصرية" إنّ الإعاقة العقلية درجات، بسيطة، ومتوسطة، وشديدة وشديدة جداً، ومن يصلح للزواج من ذوي الإعاقة العقلية هم ذوي الإعاقة بدرجة بسيطة فقط. ويكون هذا الزواج تحت اشراف الأهل" (البحيري ورشوان، 2008).

الرأي من منظور نفسي في زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية

من الناحية النفسية، فإن لكل إعاقة خصوصيتها، وبغض النظر عن نوع الإعاقة فإنّ الأشخاص ذوي الإعاقة بحاجة إلى الدعم النفسي وإلى خدمات الإرشاد النفسي لتحقيق التوافق الزواجي (شعبان، 2008؛ أبو موسى، 2008).

الدراسات السابقة

أجرى هال Hall المشار إليه في (Munro, 2007) عام 1974 دراسة تمت فيها مراجعة العديد من الدراسات–15 دراسة– بحثت في موضوع زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية. وكانت أهم نتائج هذه المراجعة على النحو التالي:

-إنّ العديد من حالات زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية نجحت أي لم يحدث فيها طلاق.

-إن الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية قادرون على الزواج وتحمل مسؤولياته، وأنّهم يستطيعون الإعتناء بأبنائهم. وأنّ الأزواج ذوي الإعاقة العقلية كانوا عاطفيين.

-كانت معظم المشاكل في زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية تتمثل بالفقر، والحالة الصحية للزوجين، وانفاق الأموال والتدخل في حياتهم من قبل الأقرباء.

أجريت دراسة في نيوزلاندا من قبل بيتسيثلي وكابمان (Pitceathly & Chapman, 1985). بهدف تعرّف اتّجاهات الشعب في نيوزلاندا نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية. وقدد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى إنّ الاتّجاهات نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية كانت سلبية لعدم وجود الوعي الجنسي عندهم.

هناك دراسة أجريت من قبل كيمبتون وكاهن (Kempton & Kahn, 1991)بهدف تعرّف الحياة الجنسية للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية ومدى نجاح حالات زواجهم،وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أنّ نسبة الطلاق بين المتزوجين من ذوي الإعاقة العقلية هي نفسها النسبة بين المتزوجين الذين لا توجد لديهم إعاقة. وأن الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة أو المتوسطة يفضلون الزواج على أن يبقوا عازبين.

قام كل من كوسكلي وبرايدي (Cuskelly & Bryde,2004) باجراء دراسة في استراليا بهدف تعرّف اتّجاهات مقدمي الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية وكذلك والديهم في المجتمع الاسترالي نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية وأبوتهم. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أنّ اتّجاهات كل من مقدمي الرعاية والوالدين نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية وأبوتهم كانت سلبية.وكذلك أشارت إلى أنّ هناك علاقة ارتباطية بين العمر والاتّجاهات نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية.

أشار كل منهيرجنراذر ورهودس(Hergenrather & Rhodes, 2007) في دراستهما التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية على (1013) طالب وطالبة جامعيين، بهدف تعرّف اتّجاهات طلبة الجامعة نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية . وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى إنّ اتّجاهات الاناث نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية أفضل منها لدى الذكور.

قام داون (Dawn,2014) بعمل دراسة في الهند بهدف تعرّف اتّجاهات المجتمع الهندي نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى إنّ اتّجاهات المجتمع الهندي نحو زواج ذوات الإعاقة بشكل عام كانت سلبية.

أجرت سعيد (2015) دراسة في فلسطين بهدف تعرّف موقف الشباب من زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية. وكانت عينة هذه الدراسة مكوّنة من (100) فرد من الجنسين تتراوح أعمارهم بين (16– 50) سنة. وكانت أبرز نتائج هذه الدراسة، إن حوالي (30%) من عينة الدراسة أشاروا إلى أنّ الدين يسمح بزواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية. وأنّ (15%) من أفراد العينة أشاروا إلى أنّ الحكومة تدعم زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية. أيضاً أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أنّ (16%) من أفراد عينة هذه الدراسة يؤيدون إنجاب الأطفال إذا كان أحد الزوجين لديه إعاقة عقلية. وأنّ حوالي (7%) أشاروا إلى أنّ الشخص ذو الإعاقة العقلية قادر على تحمّل مسؤوليات الزواج. و(11%) أشاروا إلى أنّه يمكن التعامل مع زواج ذوي الإعاقة العقلية بطريقة مماثلة للأشخاص الذين لاتوجد لديهم إعاقة. وحوالي (72%) من عينة الدراسة أشاروا إلى وجود حالات زواج للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية في عالمنا العربي. وإنّ حوالي (5%) من عينة الدراسة كانوا على استعداد للزواج من شخص لديه إعاقة عقلية (سعيد، 2015).وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أنّه لا توجد فروق في اتّجاهات الذكور والإناث نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية.

وفي هذه الدراسة أيضاً، تم توجيه سؤال مفتوح على عينة الدراسة. وهذا السؤال هو" ما هي الأسباب وراء السماح للشخص ذو الإعاقة العقلية بالزواج ؟ " وكانت الإجابات – مرتبة حسب أهميتها– على النحو التالي:

-ليتخلص الأهل من أعباء رعاية أبنائهم ذوي الإعاقة العقلية، والذين يحتاجون إلى الكثير من العناية والاهتمام.

-ليشعر الشخص ذو الإعاقة العقلية بأنه كباقي الناس.

-الغريزة، والرغبة الجنسية.

-الزواج هو حق من حقوق ذوي الإعاقة العقلية.

-كي يجد ذو الإعاقة شخصاً يعتني به، خاصة بعد موت والديه.

-ليكوّن الشخص ذو الإعاقة أسرة وينجب أطفالاً.

-إكمال نصف الدين، فالدين يسمح بزواج ذوي الإعاقة. السترة على الشخص ذو الإعاقة العقلية.

قام كارلوس (Carlos, 2015) باجراء دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تّعرف واقع زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى محدودية فرص زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية في الولايات المتحدة الأمريكية.

قامت كل من العطيوي والطراونة (2015) بعمل دراسة في الأردن بهدف تعّرف اتّجاهات المعلمات نحو تدريس موضوعات التربية الجنسية للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية في الأردن، وتكونت عينة الدراسة من (178) معلمة لديها خبرة في تعليم ذوي الإعاقة العقلية. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن اتّجاهات المعلمات كانت مؤيدة لتدريس موضوعات التربية الجنسية للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية وذلك لإعدادهم لمرحلة الزواج.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال اطلاع الباحثتان على مجمل الدراسات السابقة والأدب المتعلق بموضوع زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

-ندرة الدراسات العربية التي تناولت موضوع زواج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام، وذوي الإعاقة العقلية بشكل خاص.

-أنّ زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية يعود عليهم بالفائدة وتمت الإشارة إلى ذلك في دراسات كل من: (شعبان، 2008) و
(Westbrook, Legge & Pennay, 1993; Clawson & Vallance, 2010; O'Hara & Martin, 2003).

-هناك ما يعرف بالزواج القسري للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، وفي هذا النوع من الزواج يتم تجاهل حق تقرير المصير فيما يتعلق باختيار الشريك من قبل الشخص ذو الإعاقة العقلية. وهذا ما أشارت إليه دراسات كل من: (Croce, Gazizova & Hassiotis, 2014; Clawson & Vallance, 2010).

-يجوز زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية من الناحية الشرعية والقانونية والطبية ضمن شروط معينة.

-من مجمل الدراسات التي تم استعراضها، هناك دراسة واحدة أشارت إلى أنّ الاتّجاهات نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية كانت ايجابية وهي دراسة (May & Simpson, 2003).

-هناك دراسات أشارت إلى ضررة تقديم خدمات الإرشاد النفسي والزواجي للأشخاص ذوي الإعاقة المقبلين على الزواج والذين يرغبون به. مثل دراسات:

(أبو موسى، 2008؛Yorgason, Piercy &Piercy, 2010 ; Munro, 2007)

-هناك دراسات أشارت إلىأنّ إعاقة أحد الزوجين أو كلاهما تؤثر على التوافق الزواجي. وهذه الدراسات هي:.(Peterson,1979; Piercy & Piercy, 2002; Yorgason, Piercy & Piercy, 2010)

-من الدراسات التي تم استعراضها في الدراسة الحالية، هناك دراسة واحدة أشارت إلى أنّ الإتّجاهات نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية تتأثر بمتغيّر الجنس. وهذه الدراسة هي دراسة هيرجينراثر ورهودس (Hergenrather & Rhodes, 2007).

-هناك دراسة أشارت إلى وجود علاقة إرتباطية بين العمر والاتّجاهات نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية. وهذه الدراسة هي دراسة كوسيكلي وبريدي (Cuskelly & Bryde, 2004).

-هناك دراسات أشارت إلى أنّ الإتّجاهات سلبية نحو زواج ذوي الإعاقة بشكل عام. وهذه الدراسات هي: (Carlos, 2015; Cuskelly & Bryde, 2004; Dawn, 2014).

-هناك دراسات أكدت على ضرورة اعداد برامج تتعلق بالتربية الجنسية للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية لفهم الأدوار والمسؤوليات المطلوبة منهم عند الزواج. مثل دراسات: (العطيوي والطراونة، 2015) و(Kostantareas & Lunsky, 1997).

-أشارت العديد من الدراسات إلى أنّ الاتّجاهات السلبية نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، كانت بسبب عدد من المخاوف تتمثل، بأنّ هذا الزواج قد يفشل بسبب عدم قدرة الشخص ذو الإعاقة على تحمل مسؤوليات الزواج المختلفة، العجز الجنسي واحتمالية انجاب الأشخاص ذوي الإعاقة أطفال لديهم إعاقة.

-كانت نسبة المتزوجين من ذوي الإعاقة العقلية في الأردن هي (6.7%) مقابل نسبة (93.3%) منهم غير متزوجين. وهذه نسبة قليلة وقد يكون سبب ذلك سلبية الاتّجاهات نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية. ومن أجل التأكد من ذلك جاءت هذه الدراسة.

الطريقة والاجراءات:

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أفراد الشعب الأردنيمن الجنسين الذين تتراوح أعمارهم بين (20–75) سنة.

عينة الدراسة:

بلغ عدد عينة الدراسة الحالية (822) فرداً من أفراد الشعب الأردني، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية من جميع أقاليم المملكة (الشمال، الوسط، الجنوب) ومن جميع محافظات المملكة الأردنية. وتوزعت عينة الدراسة على متغيّرات الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (1).

الجدول(1): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيّرات الدراسة (ن= 822)

المتغيّر	مستويات المتغيّر	عدد الأفراد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	395	%48.1
	أنثى	427	%51.9
	المجموع	822	%100
العمر	≥ 29 سنة	530	% 64.5
	30 – 39 سنة	135	% 16.4
	40 –49 سنة	91	% 11.1
	≤ 50 سنة	66	% 8
	المجموع	822	% 100
المؤهل العلمي	دون التوجيهي	70	% 8.5
	توجيهي	167	%20.3
	دبلوم	102	% 12.4
	بكالوريوس	435	%52.9

	دراسات عليا	48	% 5.8
	المجموع	822	% 100
وجود إعاقة في الأسرة	يوجد	102	% 12.4
	لا يوجد	720	% 87.6
	المجموع	822	%100

أداة البحث:

مقياس اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة:

قامت الباحثتان بالرجوع إلى كل ما كتب عن موضوع زواج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام، وذوي الإعاقة العقلية بشكل خاص. ومن ثم قامتا بإعداد مقياس اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة.

تعليمات تطبيق المقياس:

يُعطى المقياس للفرد، ويطلب منه كتابة المعلومات الشخصية في المكان المخصص، ومن ثم تُطلب منه الإجابه على جميع فقرات المقياس بوضع إشارة (X) تحت التدريج المناسب – وفقاً لمقياس ليكرت– بجانب كل فقرة. مع التوضيح لهم بأنّ المعلومات في المقياس، ستعامل بسرية تامة وأنّها لغايات البحث العلمي فقط.

تعليمات تصحيح المقياس:

تم احتساب الدرجات على فقرات المقياس على هذا النحو:

-تكوّن المقياس في صورته النهائية من عددٍ من الفقرات الايجابية وهي الفقرات : (1، 2، 3، 4، 6، 7، 9، 10، 11، 13، 15، 18، 19، 23). وتُعطى هذه الفقرات إذا كانت الإجابة عليها موافق بشدة (5) درجات. و(4) درجات إذا كانت الإجابة عليها موافق. و(3) درجات إذا كانت الإجابة عليها محايد. و(2) درجة إذا كانت الإجابة عليها غير موافق. وأخيراً تُعطى الدرجة (1) عندما تكون الإجابة عليها غير موافق بشدة.

-تكوّن المقياس في صورته النهائية من عددٍ من الفقرات السلبية وهي الفقرات: (5، 8، 12، 14، 16، 17، 20، 21، 22). وتُعطى هذه الفقرات إذا كانت الإجابة عليها موافق بشدة الدرجة (1)، وتُعطى الدرجة (2) إذا كانت الإجابة عليها موافق. و(3) درجات إذا كانت الإجابة عليها محايد. و(4) درجات لعبارة غير موافق. و(5) درجات لعبارة غير موافق بشدة.

-تجمع الدرجات على جميع الفقرات لاحتساب الدرجة الكلية على المقياس، وتكون أعلى درجة على هذا المقياس (115) درجة وأدنى درجة (23) درجة.

صدق الأداة:

تم التوصل إلى دلالات صدق المحتوى لأداة الدراسة، وذلك بعد عرضها على (8) محكمين من أصحاب الاختصاص في التربية الخاصة، واللغة العربية والتربية بشكل عام، وذلك للحكم على مدى ملاءمة ووضوح الفقرات من حيث صياغتها اللغوية، وكذلك مدى مناسبة الفقرات لعنوان الدراسة والبيئة الاردنية . وتكوّنت أداة الدراسة في صورتها الأولية من (28) فقرة تكون الإجابة عليها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي.وبعد الأخذ بآراء المحكمين، تم اعتماد نسبة

(87.5%) لإبقاء الفقرة في المقياس. وبناءً على ذلك، أصبح المقياس في صورته النهائية يتكوّن من (23) فقرة تتم الإجابة عليها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي.

كما تم التوصل إلى دلالات صدق البناء الداخلي، وذلك بحساب معاملات الإرتباط بين الدرجة على كل فقرة وبين الدرجة الكلية. وتراوحت معاملات الإرتباط بين (−0.22 − 0.673) والجدول (2) يوضح ذلك.

الجدول(2) : معاملات إرتباط فقرات المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس

الفقرة	معامل الإرتباط	الفقرة	معامل الإرتباط	الفقرة	معامل الإرتباط	الفقرة	معامل الإرتباط
1	**0.673	7	**0.391	13	**0.600	19	**0.682
2	**0.626	8	**0.323	14	**0.422	20	**0.469
3	**0.632	9	**0.561	15	**0.576	21	**0.505
4	**0.527	10	**0.655	16	**0.529	22	**0.468
5	−0.220**	11	**0.591	17	**0.309	23	**0.277
6	**0.540	12	**0.367	18	**0.358		

**دال عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$)

يتضح من الجدول السابق أنّ معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية متفاوتة، ومعظمّها كان مرتفعاً، وجميعها دال إحصائياً . ومعاملات الارتباط الدالة إحصائياً هي مؤشر على صدق البناء الداخلي للمقياس، وما يعنيه ذلك توافر دلالات صدق بناء مقبولة لأداة الدراسة.

ثبات الأداة:

قامت الباحثتان بالتحقق من ثبات أداة الدراسة بطريقة حساب الثبات بدلالة الأداء على الفقرة بوساطة معادلة كرونباخ الفا،وكانت قيمته (0.852) وهذه القيمة مرتفعة ومقبولة لغايات هذه الدراسة.

متغيّرات البحث:

المتغيّرات المستقلة:

1 متغيّر الجنس، وله مستويين هما: (ذكر، أنثى).

2 متغيّر العمر، وله أربعة مستويات هي: (≤ 29، 30−39، 40−49، ≤ 50).

3 متغيّر المؤهل العلمي، وله خمسة مستويات هي: (دون التوجيهي، توجيهي، دبلوم، بكالوريوس، ودراسات عليا).

4 وجود حالة إعاقة في اسرة الفرد، وله مستويين هما: موجود، غير موجود.

المتغيّر التابع: الدرجة الكلية على مقياس اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة.

إجراءات البحث

1 تم تطوير مقياس اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة.

2 تم تطبيق أداة الدراسة.

3 تمت معالجة البيانات إحصائيّاً.

النتائج والمناقشة:

للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة" ما اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة؟ " تم حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات المشاركين في الدراسة على فقرات أداة الدراسة كما هي. والجدول (3) يوضح ذلك.

الجدول(3). التكرارات والنسب المئوية (ن م) لاستجابات المشاركين على كل فقرة من فقرات أداة الدراسة (ن= 822)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة/ موافق		محايد		غير موافق / غير موافق بشدة	
		التكرار	ن م (%)	التكرار	ن م (%)	التكرار	ن م (%)
1	يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة الزواج.	276	33.6	128	15.6	418	50.9
2	يستطيع الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة تحمل مسؤوليات الزواج المختلفة.	158	19.2	152	18.5	512	62.3
3	يحق للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة اختيار شريك الحياة المناسب لهم.	260	31.6	185	22.5	377	45.9
4	ينبغي تدريب أباء وأمهات الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية على كيفية اعداد أبنائهم ذوي الإعاقة للزواج.	490	59.7	140	17.1	191	23.3
5*	يحتاج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة إلى متابعة اجتماعية بعد زواجهم.	569	69.2	94	11.4	159	19.3
6	من الممكن للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة الزواج من أشخاص لا توجد لديهم إعاقة.	326	39.7	205	24.9	291	35.4
7	يفضل نزويج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة من بعضهم.	166	20.2	198	24.1	458	55.7
8*	ينتج عن زواج ذوي الإعاقة العقلية البسيطة مشكلات في المجتمع.	463	56.3	169	20.6	189	22.9
9	يعد الزواج من الخيارات المستقبلية للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة.	325	39.5	198	24.1	291	35.4
10	الزواج حق للأششخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة.	339	41.2	220	26.8	250	30.4
11	يحق للشخص ذو الإعاقة العقلية البسيطة تقرير مصيره في موضوع الزواج.	302	37.5	173	21	320	38.9
12*	يفرض زواج ذوي الإعاقة العقلية البسيطة أعباءً اقتصادية على الدولة.	370	45	183	22.3	255	31

الرقم	الفقرة	موافق بشدة/ موافق		محايد		غير موافق / غير موافق بشدة	
		التكرار	ن م (%)	التكرار	ن م (%)	التكرار	ن م (%)
13	يساعد زواج ذوي الإعاقة العقلية البسيطة على دمجهم في المجتمع.	418	50.9	171	20.8	214	26.3
*14	لا يصح زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة لانهم غير مكلفين شرعاً.	367	44.6	179	21.8	254	30.9
15	لا مانع من زواج الشخص ذو الإعاقة العقلية البسيطة طالما لديه وظيفة.	316	38.4	215	26.2	276	33.6
*16	يتوج زواج ذوي الإعاقة العقلية البسيطة بالفشل.	339	41.2	244	29.7	239	29.1
*17	يستحق زوج الشخص ذو الإعاقة العقلية البسيطة الشفقة.	355	43.2	203	24.7	242	29.4
18	يوفر الزواج للشخص ذو الإعاقة العقلية البسيطة فرصة وجود من يعتني به مستقبلاً.	475	57.8	191	23.2	136	16.5
19	يستطيع الأشخاص من ذوي الإعاقة العقلية البسيطة تربية ورعاية أطفالهم.	239	29.1	190	23.1	377	45.9
*20	يفضل عدم تزويج ذوي الإعاقة العقلية لتجنب انجاب أطفال لديهم إعاقة.	429	52.2	187	22.7	190	23.1
*21	يمنع قانوناً تزويج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية.	298	36.3	232	28.2	281	34.2
*22	يزيد زواج ذوي الإعاقة العقلية العبء المادي على أسرته.	444	54	197	23.9	177	21.5
23	يحد زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية من الجرائم الأخلاقية والجنسية في المجتمع.	360	43.8	210	25.5	250	30.4

*فقرة سلبية **هناك قيم مفقودة

يتبين من الجدول رقم (3) أنّ نسبة الذين يؤيدون زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة من أفراد العينة هي (33.6%) ونسبة الذين أجابوا بأنّه لا يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة الزواج هي(50.9%) – تقريباً النصف من أفراد العينة– وهذا مؤشر على أنّ اتّجاهات الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة إلى حدٍ ما سلبية. وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مي وسيمبسون(May & Simpson,2003)، والتي أشارت إلى أنّ الاتّجاهات ايجابية نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية. وأنهم فقط بحاجة إلى خدمات الإرشاد الزواجي، وكذلك إلى برامج التربية الجنسية الصحيحة. وأكد على ذلك كل من : (شعبان، 2008؛ والعطيوي والطراونة، 2015؛ Munro,2007).

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من :

(O'Hara& Martin, 2003; Carlos, 2015; Pitceathly & Chapman,1985; Cuskelly & Bryde,2004; Dawn,2014).

والتي أشارت إلى أنّ الاتّجاهات سلبية نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية بشكل عام. وقد يكون من المناسب الإشارة إلى أنّ الاتّجاهات السلبية نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية هي سبب في تدني نسبة المتزوجين من الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية في الأردن والبالغة(6.7%). وتدعم نتائج هذه الدراسة ما أشارت إليه الباحثتين فيما يتعلق بأنّ الاتّجاهات السلبية نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية بشكل عام قد تكون بسبب اعتقاد الأشخاص الذين لا توجد لديهم إعاقة، بعدم قدرة الشخص ذو الإعاقة العقلية على تحمل مسؤوليات الزواج المختلفة. وما يؤكد ذلك، أنه وبالنظر إلى الجدول رقم (3)، هناك ما نسبته (45.9%) من أفراد العينة أشاروا إلى عدم قدرة الشخص ذو الإعاقة العقلية على تحمل مسؤوليات الزواج. وحوالي (69.2%) من أفراد العينة أشاروا إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة بحاجة إلى متابعة اجتماعية بعد زواجهم، لأنّه ينتج عن زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة مشكلات اجتماعية. وهذا ما أشار إليه حوالي (56.3%) من أفراد العينة. وأن هذا الزواج يفرض أعباءً اقتصادية على الدولة. حوالي (45%) من أفراد العينة أشاروا إلى ذلك. وكذلك فإن هذا الزواج يزيد العبء المادي على أسرة الشخص ذو الإعاقة العقلية. وأشار إلى ذلك (54%) من أفراد العينة.

أما فيما يتعلق بنجاح زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، فإنه وحسب الجدول رقم (3)، هناك نسبة (41.2%) من أفراد العينة أشاروا إلى أن زواج الأشخاص ذوي الإعاقة زواجاً يتوج بالفشل. وأن زوج الشخص ذو الإعاقة العقلية البسيطة يستحق الشفقة. وهذا ما أشار إليه (43.2%) من أفراد العينة. وبالنسبة لقدرة الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة على رعاية أبنائهم، فهناك ما نسبته (29.1%) من أفراد العينة – وهي نسبة قليلة– أشاروا إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة يستطيعون رعاية أبنائهم. وعن الخوف من توريث الإعاقة العقلية من الآباء ذوي الإعاقة العقلية إلى الأبناء، هناك ما نسبته (52.2%) من أفراد العينة أشاروا إلى ذلك. ومن وجهة نظر أفراد العينة بزواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية من ناحية شرعية، هناك ما نسبته (44.6%) من أفراد العينة أشاروا إلى أنّه لا يصح زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية لأنهم غير مكلفين شرعاً. وحوالي (30.9%) أشاروا إلى أن الزواج يصح للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة من ناحية شرعية.

وقانونياً، هناك (41.2%) من أفراد العينة أشاروا إلى أنّ الزواج حقٌ للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية. وهذه النتيجة لا تتناسب مع النتيجة التي أشارت إلى إمكانية زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة. حيث أن (33.6%) من أفراد العينة أشاروا إلى ذلك. وهنا تتضح الفجوة بين ما هو قانوني وبين ما هو موجود على أرض الواقع. حوالي (31.6%) من أفراد العينة أشاروا إلى أنّه من حق الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة اختيار شريك الحياة المناسب لهم. و(37.5%) أشاروا إلى إنّه من حق الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة تقرير مصيرهم فيما يتعلق بالزواج. و(39.7%) أشاروا إلى إنّه من الممكن للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة الزواج من أشخاص لا توجد لديهم إعاقة. (20.2%) من أفراد العينة أشاروا إلى إنّه من الأفضل تزويج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية من بعضهم. وعن الفوائد التي يحققها زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة وفقاً للنتائج الواردة في الجدول رقم (3) فهي على النحو التالي:

-(50.9%) من أفراد العينة أشاروا إلى إنّ زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية يساعد على دمجهم في المجتمع.

-(57.8%) أشاروا إلى إنّ زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية يوفر لهم فرصة وجود من يعتني بهم مستقبلاً.

-(43.8%) أشاروا إلى إنّ زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة يحد من الجرائم الأخلاقية والجنسية في المجتمع.

وبشكل عام فإن جميع الدراسات التي تم استعراضها في الدراسة الحالية، كانت تختلف في منهجياتها، ومجتمعاتها، وحجم عيناتها، وإجراءاتها، وأعمار الفئات المستهدفة فيها مع اجراءات الدراسة الحالية، الأمر الذي يجعل من نتائج الدراسة الحالية تتفق أو تختلف مع نتائج الدراسات السابقة.

نتيجة السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة تعزى لمتغيّرات الجنس، العمر، المؤهل العلمي، ووجود حالة إعاقة في أسرة الفرد ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على مقياس اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة حسب متغيرّات الدراسة، والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على مقياس اتّجاهات الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة حسب متغيرّات الدراسة (ن = 822)

المتغير	مستويات المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	64.91	13.7
	أنثى	64.87	13.54
العمر	29 ≥ سنة	66.9	13.1
	30 – 39 سنة	60.4	13.7
	40 – 49 سنة	61	13.1
	50 ≤ سنة	62.5	14.4
المؤهل العلمي	دون التوجيهي	64.2	15.1
	توجيهي	62.3	13.9
	دبلوم	61.9	13.5
	بكالوريوس	66.4	13.15
	دراسات عليا	67.3	11.9
وجود حالة إعاقة في أسرة الفرد	موجود	66.2	13.7
	غير موجود	64.7	13.6

يتبين من الجدول رقم (4) أنّ هناك فروقاً ظاهرية في اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة تُعزى لمتغيّرات الجنس، العمر، المؤهل العلمي، ووجود حالة إعاقة في أسرة الفرد). ولمعرفة إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائيّاً، تم إجراء اختبار تحليل التباين الرباعي. ويوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار تحليل التباين الرباعي.

الجدول (5) نتائج اختبار تحليل التباين الرباعي لمعرفة الفروق في اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة (ن = 822)

مصدر التباين	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الجنس	1	18.4	0.105	0.747
العمر	3	1661.27	9.421	*0.000
المؤهل العلمي	4	326.042	1.84	0.118
وجود حالة إعاقة في أسرة الفرد	1	429.707	2.437	0.119

*دالة عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

يتّضح من الجدول رقم (5) أنّه لا توجد فروقاً دالة إحصائّياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة تعزى لمتغيّرات الجنس، المؤهل العلمي، ووجود حالة إعاقة في أسرة الفرد. كما يتّضح من الجدول السابق أنّه توجد فروقاً دالة إحصائّياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة تُعزى لمتغيّر العمر. ولمعرفة لصالح من تعود الفروق في الاتّجاهات، أجرت الباحثتان اختبار شافيه للمقارنات البعدية. والجدول رقم (6) يوضح نتائج الاختبار.

الجدول (6) نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات في الاتّجاهات نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة تبعاً لمتغيّر العمر

العمر (السنوات)		الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
29 ≥	39 – 30	*6.8	1.3	0.000
	49 – 40	*5.9	1.52	0.002
	50 ≤	4.5	1.75	0.008
39 -30	29 ≥	*6.8-	1.3	0.000
	49 – 40	*0.607-	1.8	0.990
	50 ≤	2.113-	2	0.779
40 – 49	29 ≥	*5.9-	1.52	0.002
	39 – 30	0.607	1.8	0.990
	50 ≤	1.493-	2.2	0.924
50 ≤	29 ≥	4.5-	1.75	0.008
	39 -30	2.2	2	0.779
	49 – 40	1.49	2.2 -	0.924

*دالة عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

بالنظر إلى الجدول رقم (6) يتبيّن أنّ هناك فروقاً دالة إحصائّياً في اتّجاهات الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة تُعزى لمتغيّر العمر. وكانت الفروق بشكل عام لصالح الذين أعمارهم (29 ≥) سنة مقارنة بالأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (30 – 39) سنة، وكذلك الذين تتراوح أعمارهم بين (40 – 49) سنة. ومعنى ذلك، أنّ الفروق في الاتّجاهات نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة كانت لصالح الأصغر سناً أي الذين أعمارهم (29 ≥). وقد يعود ذلك إلى أنّ غالبية الأفراد الذين هم دون سن 29 سنة في الأردن غير متزوجين، ولا يعرفون مسؤوليات الزواج. وربما يعود ذلك إلى أنّ الأفراد أصغر سناً أكثر ايجابية في اتّجاهاتهم نحو الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام (Burkhardt & Haney,2012). وهذا بدوره يقود إلى اتّجاهات ايجابية نحو زواجهم.وقد يكون من المناسب أن تتم إعادة هذه الدراسة لمعرفة أثر متغيّر الحالة الاجتماعية (أعزب، متزوج) على الإتّجاهات نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة.

وبشكل عام تتفق نتيجة السؤال الثاني مع نتيجة دراسة سعيد (2015) والتي أشارت إلى أنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائّية في الإتّجاهات نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية البسيطة تُعزى لمتغيّر الجنس، وربما هذا الاتفاق يعود إلى التشابه بين المجتمعين الأردني والفلسطيني. وكذلك تتفق مع نتيجة دراسة كوسيكلي وبرايد (Cuskelly & Bryde, 2004) والتي أشارت إلى أنّ هناك علاقة إرتباطية بين العمر والاتّجاهات نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية. وتختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة هيرجينراذر ورهودس (Hergenrather & Rhodes, 2007) والتي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائّية في الاتّجاهات نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية تُعزى لمتغيّر الجنس لصالح الإناث. وهنا لابد من الإشارة إلى أنّجميع الدراسات التي تم استعراضها في الدراسة الحالية، كانت تختلف في منهجياتها، ومجتمعاتها، وحجم عيناتها، وإجراءاتها، وأعمار الفئات المستهدفة فيها مع اجراءات الدراسة الحالية، الأمر الذي يجعل من نتائج الدراسة الحالية تتفق أو تختلف مع نتائج الدراسات السابقة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أخيراً، فإن هذه الدراسة قد بحثت في حق من حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة العقلية، وهو حقهم في الزواج. وقد كان هناك ردود فعل مختلفة لأفراد العينة على موضوع هذه الدراسة، فقد كان الأفراد ما بين رافضٍ ومؤيدٍ لهذا الموضوع. ومن مجمل ما سبق، فإنّ الباحثتان توصيان بمايلي:

-دراسة أثر متغيّرات أخرى على اتّجاهات أفراد الشعب الأردني نحو زواج الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية كمتغيّر الحالة الاجتماعية (أعزب، متزوج).

-التوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية، ومن بينها حقهم في الزواج.

-الإهتمام بإعداد الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية في مراكز التربية الخاصة لحياة الزواج كمرحلة انتقالية وتثقيفهم جنسياً.

-التأكيد على حق الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية في الزواج في القانون الأردني لحقوق الأشخاص المعوقين الصادر عام (2007)، وكذلك قانون الأحوال المدنية.

المراجع:

أبو موسى، سمية. *التوافق الزواجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى المعاقين* . رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين المحتلة. (2008) .

البحيري، أحمد و رشوان، هدى. *المفتي يبيح الزواج لـ " المعاقين ذهنياً " والخبراء يشترطون " عدم الانجاب* "، شبكة آمان،(2008). www.amanjordan.org.

الجبير، هاني. *زواج المعاقين ذهنياً وبدنياً*. شبكة إسلام اون لاين. (2005). www.islam.net .

الجندي، أحمد، *الزواج حق مكفول للمعاق*، *مجلة عالم الإعاقة*، 11(103) . (2008) .

الخطيب، جمال. *مقدمة في الإعاقة العقلية*. عمّان: دار وائل والتوزيع. (2010).

الروسان، فاروق. *قضايا ومشكلات في التربية الخاصة*، ط2، عمّان: دار الفكر للنشر والتوزيع. (2009).

الروسان، فاروق. *مقدمة في الإعاقة العقلية*، ط5، عمّان: دار الفكر للنشر والتوزيع. (2013).

العطيوي، ولاء والطراونة، ردينة . *اتّجاهات المعلمات نحو تدريس موضوعات التربية الجنسية للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية في الأردن*، *مجلة التربية جامعة الأزهر*، 5(1)، (2015).155- 175.

المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين. *اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*. عمان، الأردن. (2007).

المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين. *واقع الإعاقة في الأردن(2010). العمالة والبطالة* . عمّان، الأردن. . (2010)

المذكور، خالد، زواج المعاقين ذهنياً هل يقبله المجتمع، *الأنباء*، الكويت، 23 يناير ، 2009م.

سعيد، مرام. *زواج المعاقين ذهنياً في المجتمع المقدسي الفلسطيني* . المركز الفلسطيني للإرشاد. (2015). www.pcc-jer.org.

شعبان، بشرى. *زواج المعاقين من وجهة نظر الشرع والطب وعلم النفس*. الأنباء، الكويت، 15 يونيو، 2008م.

BERTILSDOTTER ROSQVIST, H. *Becoming autistic couple: narratives of sexuality and coupledhood within the Swedish autistic self-advocacy*. *Sexuality & Disability*, 32(3), .(2014) 351-363.

BURKHARDT, C. & HANEY, L. *The Effect of participant age on attitudes toward people with disabilities*. .(2012). Retrieved from http://psych.hanover.edu/researchf..

CARLOS, S. *Disability Estimates between same – and different- sex couples: Microdata from the Amerrican community survey (2009-2011).* Sexuality & Disability, .(2015), 33(1). 107-121.

CLAWSON, R. & VALLANCE, P. *Forced marriage and learning disabilities*. UK: Multi- Agency practice guidelines . (2010*).*

CUSKELLY, M. & BRYDE, R. Attitudes towards the sexuality of adults with an intellectual disability: Parents, support staff, and a community sample. *Journal of Intellectual and Developmental Disability*.(2004), 29(3), 255-264.

DAWN, R.(2014).' Our lives, our identity': women with disabilities in India. *Disability & Rehabilitation*, 36(21), 1768-1773.

GROCE, N., GAZIZOVA, D & HASSIOTIS, A. *Forced marriage among persons with intellectual disabilities : Discussion Paper*. UK: Leonard Cheshire Disability. (2014).

HERGENRATHER, K. & RHODES, S. Exploring undergraduate student attitudes toward persons with disabilities. *Rehabilitation counseling Bulletin*, (2007). 50(2), 66-75.

KEMPTON, W. & KAHN, E. Sexuality and people with intellectual disabilities: A historical perspective. *Sexuality and Disability*, (1991).9(2),93-111.

KOLLER, H., RICHARDSON, S. & KATZ, M. Marriage in a young adult mentally retarded population**.** *Journal of Mental Deficiency Research*, (1988). 32(2), 93-102.

KOSTANTAREAS, M. & LUNSKY, Y. Sociosexeual knowledge, experience, attitudes, and interests of individuals with autistic disorder and developmental delay. *Journal of Autism and Development Disorders*, 27(4), (1997).397-413.

MAY, D. & SIMPSON, M. The parent trap: marriage, parenthood and adulthood for people with intellectual disabilities. *Critical Social Policy*, 23(1), (2003). 25-43.

MUNRO, J. Couple therapy and support: A positive model for people with intellectual disabilities. *NADD Bulletin*, 10(5). (2007).

O'HARA, J. & MARTIN, H. Parents with learning disabilities : a study of gender and cultural perspectives in east London. *British Journal of Learning disabilities*, 31(1), (2003). 18-24.

PETERSON, Y. The impact of physical disability on marital adjustment: a literature review**.** *Family Coordinator*, 28(1), (1979). 47-51.

PIERCY, S. & PIERCY, F. Couple dynamics and attributions when one partner has an acquired hearing loss: Implications for couple therapy. *Journal of Marital and Family Therapy*, 28(3), (2002). 315- 326.

PITCEATHLY, A. & CHAPMAN, J. Sexuality, Marriage and parenthood of mentally retarded people. *International Journal for The Advancment of Counseling*, 8(3), (1985). 173-181.

RAUF, B., SALEEM, N., CLAWSON, R., SANGHERA, M. & MARSTON, G. Marriage: Implication for mental health and intellectual disability services. *The British Journal of Psychiatry*, 19(2), (2013). 135-43.

WESTBROOK, M., LEGGE, V. & PENNAY, M. Attitudes towards disabilities in a multicultural society. *Social Science & Medicine*, 36(5), (1993). 615-623.

YORGASON, J., PIERCY, F. & PIERCY, S. Couple challenges when one spouse acquires hearing impairment in later life: Recommendations from a focus group of marriage and family therapists. *Journal of Family Psychotherapy*, 21(3), (2010). 180-196.